

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

منتدى الاستثمار العالمي المؤتمر السنوي لاتفاقات الاستثمار الدولية

الأونكتاد الثالث عشر

المعقود في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في مركز قطر الوطني للمؤتمرات بالدوحة

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- شهد المؤتمر السنوي لاتفاقات الاستثمار الدولية في عام ٢٠١٢ إجراء مناقشة مثمرة بين طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة المعنية باتفاقات الاستثمار الدولية (المتفاوضون والعاملون في مجال الاستثمار وفقهاء القانون والمجتمع المدني) حول كيفية تحسين الاستفادة من اتفاقات الاستثمار الدولية في مجال التنمية المستدامة. وتبادل المشاركون الخبرات وأفضل الممارسات ووضعو مقترحات بشأن السبيل إلى المضي قدماً نحو تحسين حوكمة الاستثمار العالمي. وأثناء المناقشة، أشار المشاركون إلى ما يمكن أن تقدمه في هذا الخصوص المساهمة القيمة لبرنامج عمل الأونكتاد المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية وإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الذي وضعه الأونكتاد مؤخراً.

٢- وقد اتخذ المؤتمر شكل مناقشة تفاعلية بدون أي محاورين. ودارت المناقشات بين الخبراء حول أربعة مواضيع وهي: (أ) تقاسم أفضل الممارسات فيما يتعلق بالنهج العام للبلدان إزاء اتفاقات الاستثمار الدولية، و(ب) تبادل الخبرات في مجال المنازعات التي تتناول قضايا السياسات العامة و(ج) تسليط الأضواء على المنطقة العربية، و(د) الطريق إلى الأمام.

٣- وسلطت المناقشات الضوء على التحديات التي تواجهها الأوساط المعنية باتفاقات الاستثمار الدولية في الوقت الراهن وضرورة توحيد الجهود، بما في ذلك توحيدها في سياق متعدد الأطراف كيما يتسنى تحسين استفادة التنمية المستدامة من "المجموعة المتداخلة والمتشابكة" من اتفاقات الاستثمار الدولية المتعدد الأوجه والمتعدد الطبقات المتاحة حالياً. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة في وقت تشهد فيه عملية رسم السياسات في مجال الاستثمار الدولي تطوراً سريعاً مع ظهور عناصر جديدة بوتيرة متسارعة (مثل تنقيح المبادئ التوجيهية لغرفة التجارة الدولية الخاصة بالاستثمار الدولي لعام ٢٠١٢، ومعاهدة الاستثمار الثنائية النموذجية الجديدة التي وضعتها الولايات المتحدة ومبادئ الاستثمار الدولي المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة).

٤- وأدت عملية تبادل الخبرات فيما يتعلق بالنهج الذي يتبعه كل بلد في رسم السياسات في مجال الاستثمار الدولي (مثل البرازيل والاتحاد الأوروبي والصين وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة) إلى إجراء مناقشة ثرية تطابقت خلالها وجهات النظر في نقاط كثيرة مع وجهات نظر متحدثين من المنطقة العربية (مصر والعراق والمغرب وقطر مثلاً). وقد سلطت المداخلات معاً الضوء على التطور الهام الذي يحدث في رسم السياسات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية، وساعدت على تحديد "الطريق إلى الأمام". وقد أثبت ذلك أن إعادة النظر في نهج بلد ما إزاء هذه الاتفاقات ليس حالة فريدة بل جزءاً من تحول أوسع نطاقاً في السياسات يشمل كافة البلدان.

٥- وعلى الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين الممارسات الحالية للبلدان، فقد ظهرت عدة سمات مشتركة تجمع بينها. وتشمل هذه السمات (أ) تعزيز البعد الإنمائي لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية و(ب) دعم تحقيق التوازن والاتساق (على سبيل المثال فيما بين مختلف القواعد الناظمة للاستثمار الدولي) و(ج) سبل التصدي للتحديات الناجمة عن شروط معينة (مثل المعاملة العادلة والمنصفة ونزع الملكية والمعاملة الوطنية الأولى بالرعاية، وتحويل الأموال والشروط الجامعة). واتفق المشاركون على أن الأجيال السابقة من اتفاقات الاستثمار الدولية لا تتضمن أحكاماً تتعلق بالتنمية المستدامة، وأشاروا إلى أن الجيل الجديد من هذه الاتفاقات يتضمن لغة مبتكرة لصياغة المعاهدات المتعلقة بقضايا البيئة والعمل وحقوق الإنسان. بيد أن الآراء كانت متباينة بشأن ما إذا كانت أفضل الممارسات اليوم كافية بالفعل للتصدي التام للتحديات. وتساءل أحد المتحدثين عما إذا كان ينبغي أن تكون اتفاقات الاستثمار الدولية أوضح في الإشارة إلى عدم وجود تناقض بين حماية الاستثمار والحق في التنظيم.

٦- وجرى تبادل الخبرات على خلفية تباين الآراء حول التأثير الذي قد تحدثه اتفاقات الاستثمار الدولية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وبينما أشار العديد من المتحدثين إلى عدم وجود دليل قاطع يثبت أن التوقيع على معاهدة استثمار ثنائية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن آخرين رأوا أن اتفاقات الاستثمار الدولية تمثل أداة هامة

لاحتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية الاستثمارات الخارجة. وثمة عنصر وثيق الارتباط بهذه المسألة هو ضرورة تحقيق التوازن بين حماية المستثمرين في الخارج والحفاظ على حيز السياسات العامة على المستوى المحلي وهو ما يمثل تحدياً خاصاً أمام البلدان التي تعتبر مقصداً هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر ومصدراً رئيسياً له على حد سواء.

٧- وتعتبر مسألة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول واحدة من أبرز القضايا المواضيعية وأكثرها حساسية، وقد اتفق المشاركون على ضرورة التصدي للتحديات الناشئة عنها. وأظهر مثال "قضية فيليب موريس" الصعوبات المحددة التي يمكن أن تواجهها البلدان، واعتُبرت حالات الاعتراض على تدابير الصحة العامة انحرافاً عن الهدف الأصلي لاتفاقيات الاستثمار الدولية. وقُدّم مثال أمين المظالم للاستثمارات في جمهورية كوريا والخدمات المعززة في مرحلة ما بعد الرعاية كمثالين عمليين على كيفية تجنب تصعيد حالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وشملت المقترحات المحددة الأخرى تعزيز الشفافية وآليات ضمان حياد المحكمين وإنشاء هيئة استئناف. وأشار الاجتماع إلى أهمية ضمان قابلية التنبؤ والاتساق وبحث مسألة معرفة القواعد (مثل الاستناد إلى مبادئ التفسير واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات) التي يمكن الاتفاق عليها لمعالجة مسألة انعدام قابلية التنبؤ التي شهدتها الحالات الأخيرة.

٨- ولدى مناقشة "الطريق نحو الأمام" لتحسين الاستفادة من اتفاقات الاستثمار الدولية في مجال التنمية المستدامة أُجري تقييم ميداني لكل مبدأ من المبادئ المحددة في إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الذي وضعه الأونكتاد. وفي هذا السياق، اتفق المشاركون على ضرورة ضمان تحقيق التوازن بين حق الدول في التنظيم وطلبات أو حقوق المستثمرين. وأكد المشاركون الحاجة إلى النظر في كيفية فرض التزامات على المستثمرين، بما في ذلك الالتزامات التي تقضي بأن يمثل المستثمرون لقوانين الدولة المضيفة وبأن يسهموا في التنمية المستدامة ويتفادوا الأنشطة غير المشروعة.

٩- ووافق المشاركون أيضاً على أنه ينبغي لاتفاقات الاستثمار الدولية أن تحقق أهدافاً أوسع نطاقاً تشمل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وغيرها من القيم المشتركة الهامة الأخرى (مثل رفع مستويات معيشة الأشخاص من حيث المساواة الاجتماعية وخلق فرص العمل). وتمشياً مع ذلك، سلط عدة مشاركين الضوء على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لنوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى تعزيز وظيفة اتفاقات الاستثمار الدولية الخاصة بالتشجيع على الاستثمار.

١٠- وأتفق في الاجتماع على أنه يمكن تحقيق كل ذلك على أكمل وجه بإجراء حوار شامل يتسم بالانفتاح والشفافية، وأشار إلى أن الاجتماع يمثل بالفعل خطوة هامة أولى في هذا الاتجاه. وفي هذا السياق، أعرب المشاركون عن تقديرهم لمنتدى الاستثمار العالمي بوصفه منتدى تفاعلياً وشاملاً حقاً لمناقشة القضايا التي تتعلق بالاستثمار ويشمل إمكانيّة الاطلاع على أنشطة ومواضيع موازية وإقامة روابط فيما بينها. وأشار أيضاً إلى أن اجتماع

المائدة المستديرة بشأن صناديق الثروة السيادية يعتبر نظام اتفاقات الاستثمار الدولية معقداً بدرجة يتعذر معها تشجيع صناديق الثروة السيادية على الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وبالمثل، أشار مؤتمر تعزيز الاستثمار الثلاثي إلى تدعيم سمات التشجيع على الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية. وأشار المشاركون أيضاً مع التقدير إلى أن مؤتمر اتفاقات الاستثمار الدولية سيقدم تقارير إلى اجتماع المائدة المستديرة الوزارية ٢، مما يضمن توجيه اهتمام رفيع المستوى إلى المسائل المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية ومراعاتها في عمليات التوصل إلى توافق آراء على الصعيد المتعدد الأطراف.

١١- وأعرب الكثير من المشاركين عن تقديرهم لدور الأونكتاد في الإسهام، من خلال أبحاثه ودراساته التحليلية، في الخطاب المستنير بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية والتنمية المستدامة، وطلبت عدة بلدان الحصول على دعم محدد ومساعدة تقنية في هذا الخصوص. وعلى الرغم من أن الهدف العام يتمثل في توحى الوضوح والانضباط في اتفاقات الاستثمار الدولية وعملية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وإحكام تنظيمها، فإنه ينبغي النظر إلى رسم السياسات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية كعملية دينامية ومرنة تشارك فيها جميع الجهات المتأثرة صاحبة المصلحة. وسيتيح إجراء مناقشة إلكترونية بشأن إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وسيلة فريدة للإسهام في تحقيق هذا الهدف.